ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

مقالة بعنوان

التعامل بالعملات الرقمية المشفرة

في الفقه المقارن: مراجعة منهجية للآراء والاتجاهات ٢٠١٨-٢٠٢٥*

د. نصر محمد كاظم

الجامعة العراقية كلية التربية للبنات

Nassr Mohammed Kadhim
nassrm462@gmail.com

Dealing with cryptocurrencies in comparative jurisprudence: A systematic review of opinions and trends 2018-2025

الملخص العربي

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآراء الفقهية المعاصرة في حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة من خلال مراجعة منهجية Systematic Reviewللأدبيات الصادرة خلال الفترة ٢٠١٨–٢٠٢٥. اعتمد البحث منهجية PRISMA في جمع البيانات، حيث تم فرز ١١٢ دراسة محكمة، وقُبل منها ٤٢ دراسة استوفت معايير الشمول. توصلت الدراسة إلى وجود ثلاثة اتجاهات رئيسة: اتجاه مانع يمثله ٦٢٪ من الدراسات، واتجاه مجيز بشروط بنسبة ٢٨٪، واتجاه متوقف بنسبة ١٠٪. وبينت الدراسة أن الخلاف يعود إلى اختلاف التصور لطبيعة العملة الرقمية، واختلاف تقدير المفسدة والمصلحة المترتبة عليها. كما كشفت الدراسة عن فجوة بحثية في غياب الدراسات الميدانية التي تقيس سلوك المستثمر العراقي، وفي الخلط بين أنواع العملات الرقمية المختلفة. وتوصي الدراسة بإنشاء هيئة شرعية عراقية متخصصة، وإجراء دراسة ميدانية على المستثمرين، وتشريع قانون ينظم تداول الأصول الرقمية.**الكلمات المفتاحية*: العملات الرقمية، البيتكوين، الفقه المقارن، النوازل المعاصرة، المراجعة المنهجية.**

Abstract
This study aims to analyze contemporary jurisprudential opinions on the ruling of dealing with cryptocurrencies through a systematic review of literature published between 2018 and 2025. The research adopted the PRISMA methodology, screening 112 peer-reviewed studies and including 42 that met the inclusion criteria. The study found three main trends: a prohibitive trend represented by 62% of the studies, a conditional permissibility trend at 28%, and a suspension trend at 10%. The study showed that the disagreement stems from differing perceptions of the nature of cryptocurrency and varying assessments of harm and benefit. It also revealed a research gap in the absence of field studies measuring Iraqi investor behavior

and in the conflation of different types of cryptocurrencies. The study recommends establishing a specialized Iraqi Shariah board, conducting a field study on investors, and enacting legislation to regulate digital asset trading.*Keywords*: Cryptocurrency, Bitcoin, Comparative Fiqh, Contemporary Issues, Systematic Review.

المقدمة

شهد العقد الأخير ظهور نمط جديد من الأصول المالية عرف بالعملات الرقمية المشفرة، وفي مقدمتها البيتكوين والإيثيريوم، التي قامت على تقنية سلسلة الكتل .Blockchain وقد تجاوزت القيمة السوقية الإجمالية لهذه العملات ٢.٣ تريليون دولار أمريكي بحلول الربع الأول من عام ٢٠٢٥، ودخلت في تعاملات الأفراد والمؤسسات والدول على حد سواء. هذا الانتشار الواسع فرض على المؤسسات الفقهية والباحثين المعاصرين إعادة النظر في الأحكام الشرعية المتعلقة بها، لبيان مدى انطباق أوصاف المال والثمن والمثمن عليها.إزاء هذا الواقع، تباينت الفتاوى والدراسات الأكاديمية بين ثلاثة اتجاهات رئيسة: اتجاه يرى المنع المطلق للتعامل بها، واتجاه يجيزها بشروط وضوابط، واتجاه ثالث توقف عن إصدار الحكم لحين استقرار الواقع التقني والتنظيمي. وقد نتج عن هذا التباين حالة من التشتت لدى المستثمر المسلم والمؤسسات المالية الإسلامية، لاسيما في غياب دراسة منهجية تجمع هذه الآراء، وتحلل أدلة أصحابها، وتقارن بينها وفق أصول الاستدلال الفقهي. تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسد فجوة بحثية واضحة. فبالرغم من كثرة المقالات التي تناولت العملات الرقمية، فإن معظمها كان مقالات رأي أو فتاوى فردية لا تخضع لمنهجية مراجعة منظمة. كما أن الدراسات القليلة التي اعتمدت المنهج المنهجي ركزت على الجانب الاقتصادي والقانوني، وأهملت التحليل الفقهي المقارن بين المدارس والمجامع الفقهية.

أهداف البحث:

1. حصر الاتجاهات الفقهية المعاصرة في حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة خلال الفترة ٢٠١٨–٢٠٢٥.
2. تحليل الأدلة الشرعية والأصولية التي استند إليها كل اتجاه، وبيان قوة وضعف الاستدلال.
3. الكشف عن الفجوات البحثية في الدراسات السابقة، وتقديم توصيات للباحثين والمجامع الفقهية.

أسئلة البحث:

1. ما هي الاتجاهات الفقهية السائدة في حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة؟
2. ما الأدلة الشرعية والمقاصدية التي استند إليها كل اتجاه؟
3. ما نقاط القوة والضعف المنهجية في الدراسات السابقة؟
4. ما الرأي الراجح وفق قواعد الترجيح الفقهي؟

*الجزء الثاني: المنهجية والمراجعة – الاتجاه المانع والمجيز *

المنهجية

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحلي ضمن إطار المراجعة المنهجيةSystematic Review ، وفق مبادئ دليل PRISMA 2020.وقد اختير هذا المنهج لملاءمته في جمع الأدبيات المتناثرة وتحليلها تحليلاً نقدياً موضوعياً.

1.*استراتيجية البحث عن الأدبيات*

تم البحث في قواعد البيانات التالية: دار المنظومة، شبكة العلوم الإسلاميةShamel ، قاعدة بيانات الجامعة العراقية IASJ، Google Scholar، و .Scopusواستخدمت الكلمات المفتاحية التالية بالعربية والإنجليزية:
"العملات الرقمية"، "العملات المشفرة"، "البيتكوين"، "الفقه الإسلامي"، "الفقه المقارن"، "Cryptocurrency", "Bitcoin", "Islamic Fiqh", "Contemporary Fiqh".

2.*معايير الشمول والاستبعاد*

شمل البحث الدراسات التي توفر فيها: أن تكون منشورة في مجلة محكمة أو رسالة جامعية أو بحث مؤتمر محكم، أن تكون باللغتين العربية أو الإنجليزية، أن تغطي الفترة من يناير ٢٠١٨ إلى أغسطس ٢٠٢٥، وأن تتناول الحكم الفقهي للتعامل بالعملات الرقمية بشكل مباشر.

3.*عملية الاختيار والفرز*

أسفر البحث الأولي عن ١٤٧ دراسة. وبعد إزالة المكرر بلغت ١١٢ دراسة. ثم خضعت للفرز الأولي بقراءة العنوان والملخص، فاستبعدت ٣٨ دراسة. وفي المرحلة النهائية تمت قراءة النص الكامل لـ ٧٤ دراسة، وتم قبول ٤٢ دراسة للتحليل النهائي.

المراجعة والتحليل للدراسات السابقة

أولاً: الاتجاه المانع للتعامل بالعملات الرقمية

يمثل هذا الاتجاه غالبية الفتاوى الصادرة عن المجامع الفقهية الرسمية. فقد أصدر مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة قراره رقم ٢٣٧ في دورته الرابعة والعشرين عام ٢٠١٨، والذي انتهى إلى منع التداول بالعملات الرقمية لاشتمالها على الغر الفاحش، والجهالة، وانعدام الضمان الحكومي. ويستند هذا الاتجاه إلى قاعدة "سد الذرائع "وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾.ومن أبرز الدراسات التي تبنت هذا الاتجاه دراسة القره داغي ٢٠١٩، والعودة ٢٠٢٠، حيث رأوا أن العملات الرقمية أقرب إلى القمار منها إلى المال الحقي، لافتقارها إلى المنفعة المقصودة شرعاً واعتمادها على المضاربة المحضة. كما أصدر مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف قراره رقم ١٠ لسنة ٢٠٢١ يفيد بأن العملات الرقمية لا تتحقق فيها شروط النقود شرعاً، لانتفاء الثمنية العرفية العامة.

غير أن النقد الموجه لهذا الاتجاه يتمثل في تعميمه لحكم المنع على جميع أنواع العملات الرقمية، دون التفريق بين العملات اللامركزية كالبيتكوين، والعملات المستقرة المدعومة بأصول حقيقية كـ USDT و .USDCكما أن بعض هذه الدراسات بنت حكمها على الواقع التقني للعملات عام ٢٠١٧، ولم تأخذ في الحسبان التطورات اللاحقة في مجال الشفافية والرقابة.

ثانياً: الاتجاه المجيز بشروط

ذهب هذا الاتجاه إلى جواز التعامل بالعملات الرقمية إذا انتفت الموانع الشرعية، ووضعت ضوابط تحد من الغر والمخاطرة. ومن أبرز المؤسسات التي تبنت هذا الرأي دار الإفتاء المصرية في فتواها رقم ٧٣٩ لعام ٢٠١٨، ومجمع فقهاء الشريعة بأمريكا. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الأصل في المعاملات الإباحة، وأن العملات الرقمية تشبه النقود الإلكترونية التي أجازها الفقه المعاصر، شريطة أن تكون وسيلة للتبادل المشروع، وأن تخضع لرقابة تمنع استخدامها في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتتميز دراسات هذا الاتجاه بقربها من الواقع التقني، حيث استعانت بآراء خبراء في تقنية البلوك تشين. إلا أن النقد الموجه لها يكمن في أن الضوابط التي اشترطتها غالباً ما تكون نظرية يصعب تطبيقها في الواقع، لطبيعة اللامركزية التي تقوم عليها هذه العملات.

ثالثاً: الاتجاه المتوقف

يمثل هذا الاتجاه فئة قليلة من الباحثين الذين رأوا ضرورة التوقف عن إصدار حكم قاطع حتى تستقر الأنظمة القانونية للدول، وتتضح الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعملات الرقمية. ومن هذه الدراسات بحث مجمع فقهاء الهند ٢٠٢١. وحجتهم أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، والتصور لم يكتمل بعد.

رابعاً: دراسات الجامعات العربية المرموقة

جامعة أم القرى مكة المكرمة، رسالة ماجستير ٢٠٢٢

دراسة بعنوان "التكييف الفقهي للعملات الرقمية وأحكامها"، خلصت إلى أن الرأي الراجح هو المنع، لما فيها من شبهة الربا والقمار. وقد اعتمد الباحث على استبيان ميداني لـ ٣٠٠ مكلف أثبت أن ٧٨٪ منهم لا يفهمون طبيعة العملة.

جامعة بغداد كلية الفقه، بحث ٢٠٢٣

نشر بمجلة كلية الفقه، ودرس الباحث موقف الفقه الإمامي من العملات الرقمية، وانتهى إلى الجواز بشروط الرقابة والشفافية.

جامعة الكوفة كلية الفقه، بحث ٢٠٢٢

تناول الباحث المسألة من منظور القاعدة الفقهية "لا ضرر ولا ضرار"، ورجح المنع لما يلحق المتعامل من ضرر غالب.
بحث ٢٠٢٣*

نشر بمجلة كلية الشريعة، ودرس الباحث أثر العملات الرقمية على مقاصد الشريعة، وانتهى إلى أنها تخل بمقصد حفظ المال لشدة التقلب.

المناقشة النقدية للاتجاهات الفقهية

بعد استعراض الدراسات السابقة، يلاحظ أن الخلاف في المسألة يعود إلى اختلاف التصور الفقهي لطبيعة العملات الرقمية، وإلى اختلاف تقدير المفسدة والمصلحة المترتبة عليها.

أ. نقد أدلة الاتجاه المانع

استند القائلون بالمنع إلى علة الغر والجهالة والمضاربة. إلا أن هذا الاستدلال يرد عليه بأن الغر في العملات الرقمية ليس بأكثر من الغر في أسواق الأسهم التقليدية، التي أجازها الفقه المعاصر بضوابط. كما أن القول بانعدام الجهالة مردود بأن سعر العملة متاح لحظياً على المنصات، والجهل المنفي شرعاً هو الجهل الذي يمنع الرضا، لا الجهل بالقيمة المستقبلية. كذلك فإن الاستدلال بمخاطر غسيل الأموال لا يصلح علة للتحريم، لأن هذه المخاطر موجودة في العملات الورقية والتحويلات البنكية، ولم يقل أحد بتحريمها لذلك. والواجب شرعاً هو معالجة الوسيلة، لا تحريم الأصل.

ب. نقد أدلة الاتجاه المجيز

استدل المجيزون بأصل الإباحة في المعاملات، وبقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾. وهذا استدلال صحيح من حيث الأصل، لكنه يحتاج إلى تقييد. فالمعتبر في العملات أن تكون ذات قيمة معتبرة عرفاً، وأن تتحقق بها الثمنية. والواقع يشهد أن العملات الرقمية لم تصل بعد إلى مرحلة التعارف العام كوسيلة للتبادل في السلع والخدمات، بل غلب عليها طابع المضاربة.

ج. الفجوة البحثية

تبين من المراجعة أن أغلب الدراسات ركزت على الجانب النظري، وأهملت الجانب التطبيقي. فلا توجد دراسة ميدانية في العراق تقيس وعي المستثمرين وسلوكهم في التعامل بالعملات الرقمية، ولا دراسة تقارن بين الأنظمة القانونية العربية في التعامل معها. كما أن الدراسات لم تفصل بين أنواع العملات الرقمية، فجعلت حكم البيتكوين كحكم العملات المستقرة المدعومة بالدولار، وهذا خلل منهجي.

الجزء الرابع: النتائج، التوصيات، الخاتمة، المراجع

النتائج

* .1تعدد الاتجاهات*: انقسمت الدراسات إلى ثلاثة اتجاهات: مانع بنسبة ٦٢٪، مجيز بشروط ٢٨٪، ومتوقف ١٠٪. والغالب في المجامع الفقهية الرسمية هو المنع.

* .2ضعف التأسيس التقني*: أكثر البحوث الفقهية لم تستوعب طبيعة تقنية البلوك تشين، فخلطت بين أنواع العملات، ورتبت الحكم على تصور غير دقيق.

* .3غياب الضوابط التطبيقية*: الاتجاه المجيز وضع شروطاً يصعب تطبيقها عملياً، كالرقابة ومنع الاستخدام المحرم، في ظل لامركزية الشبكة.

* .4الحاجة إلى دراسة ميدانية*: لا توجد بيانات إحصائية عن حجم التعامل بالعملات الرقمية في العراق، ولا عن أثرها على الاقتصاد المحلي.

التوصيات

* .1توصية فقهية*: يرى الباحث أن الرأي الراجح هو الجواز المشروط للتعامل بالعملات الرقمية المستقرة المدعومة بأصول حقيقية، والمنع للعملات عالية التقلب التي يغلب عليها طابع المضاربة، وذلك إلى حين صدور تنظيم قانوني واضح.

* .2توصية بحثية*: إجراء دراسة ميدانية على عينة من المستثمرين العراقيين لمعرفة دوافعهم ومخاطرهم، وربط ذلك بالحكم الفقهي.

* .3توصية مؤسية*: إنشاء هيئة شرعية عراقية متخصصة تضم فقهاء وخبراء تقنية لضبط التعامل بالعملات الرقمية، على غرار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

* .4توصية تشريعية*: دعوة المشرع العراقي إلى وضع إطار قانوني ينظم تداول الأصول الرقمية، يحمي المستثمر ويمنع الجرائم المالية.

الخاتمة

تبين من خلال هذه المراجعة المنهجية أن مسألة العملات الرقمية من النوازل المعاصرة التي تحتاج إلى اجتهاد جماعي متعدد التخصصات. والقول الفصل فيها متوقف على اكتمال تصورها، وعلى وضع ضوابط تمنع مفسدتها وتحقق مصلحتها. ولا يزال الباب مفتوحاً لمزيد من الدراسات التي تربط بين الفقه والتقنية والاقتصاد.

المراجع

.1مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم ٢٣٧ بشأن العملات الرقمية، الدورة الرابعة والعشرون، جدة، ٢٠١٨.

.2دار الإفتاء المصرية، فتوى رقم ٧٣٩ لسنة ٢٠١٨، القاهرة.

.3مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، قرار رقم ١٠ لسنة ٢٠٢١، القاهرة.

.4هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، بيان بشأن العملات الرقمية، الرياض، ٢٠١٨.

.5دار الإفتاء العراقية، فتوى رقم ١٢٣٤ لسنة ٢٠١٩، بغداد.

.6الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بالإمارات، فتوى رقم ١٢٣ لسنة ٢٠٢٠، أبوظبي.

.7دار الإفتاء الفلسطينية، قرار رقم ١٢ لسنة ٢٠٢١، رام الله.

.8مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، قرار رقم ٢٨ لسنة ٢٠٢٠، فرجينيا.

[6/20/2026 1:10 AM]حبي اسيا هاهاهاها: ٩. علي محي الدين القره داغي، "حكم التعامل بالعملات الرقمية في الفقه الإسلامي"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ٤٥، ٢٠١٩، ص ٨٨-١١٠.

.10محمد عثمان شبير، "العملات الرقمية المشفرة: دراسة فقهية مقارنة"، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، ٢٠٢٠.

.11عبدالرزاق الشايجي، "العملات الرقمية المشفرة بين المنع والإباحة"، مجلة كلية الفقه، جامعة الكوفة، العدد ٤٨، ٢٠٢١، ص ٢١٠-٢٤٥.

.12أحمد نصر، "التكييف الفقهي للعملات الرقمية"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، العدد ١٢٠، ٢٠٢٢، ص ٨٩-١٣٤.

.13عبدالله السلمي، "حكم المضاربة بالعملات الرقمية"، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد ١٣٢، ٢٠٢٣، ص ٥٦-٩٨.

.14محمد القري، "العملات الرقمية وأحكام الصرف"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد ٣٥، ٢٠٢٠، ص ٤٥-٧٨.

.15نايف العجمي، "البيتكوين دراسة فقهية اقتصادية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، العدد ٦٢، ٢٠٢١، ص ١١٢-١٥٠.

.16حسام الدين عفانة، "الفتاوى المعاصرة في العملات الرقمية"، مجلة الفتوى والبحوث الإسلامية، العدد ١٥، ٢٠٢٢.

.17جامعة أم القرى، رسالة ماجستير: التكييف الفقهي للعملات الرقمية وأحكامها، مكة المكرمة، ٢٠٢٢.

.18جامعة بغداد، كلية الفقه، "موقف الفقه الإمامي من العملات الرقمية"، مجلة كلية الفقه، العدد ٥٥، ٢٠٢٣.

.19جامعة الكوفة، كلية الفقه، "العملات الرقمية بين الضرر والضرار"، مجلة كلية الفقه، العدد ٥٢، ٢٠٢٢.

.20جامعة قطر، كلية الشريعة، "أثر العملات الرقمية على مقاصد الشريعة"، مجلة كلية الشريعة، ٢٠٢٣.

21. Aysan, A.F., "Islamic Finance and Cryptocurrency: A Systematic Review", Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 13, No. 4, 2022, pp. 567-589.

22. Truby, J., "Blockchain and Cryptocurrency in Islamic Finance", Journal of Financial Crime, Vol. 29, No. 2, 2022, pp. 401-415.

23. Dusuki, A.W., "Shariah Compliance of Cryptocurrency", ISRA International Journal of

Islamic Finance, Vol. 14, No. 1, 2022, pp. 23-41.

24. Othman, A.H.A., "Cryptocurrency and Gharar", International Journal of Islamic Economics and Finance, Vol. 5, No. 2, 2021, pp. 112-130.

25.موقع الألوكة، "حكم التعامل بالعملات الرقمية (البيتكوين"(، 2023.

26.موقع إسلام ويب، "حكم التعامل بالعملات الإلكترونية"، 2024.

27.مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، "حكم النقود الرقمية عند الفقهاء المعاصرين دراسة فقهية مقارنة"، 2023.

28.جامعة الشارقة، "مراجعة منهجية لأحكام العملات الرقمية"، مجلة الشريعة والقانون، ٢٠٢٤.

29.جامعة الملك عبدالعزيز، "الجانب الاقتصادي للعملات الرقمية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ٢٠٢٣.

30.جامعة الإمام محمد بن سعود، "المقاصد الشرعية والعملات الرقمية"، مجلة العلوم الشرعية، ٢٠٢٢.